The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.17,4, P P -
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٧،العدد٤ تشرين الاول ٢٠٢٥ص ١٣٩-ص١٥٩

Small enterprises and their role in addressing the costs of transitioning to a market economy

المشاريع الصغيرة ودورها في التصدي لكلف التحول الى اقتصاد السوق

*أ.م.د هدى عبدالرضا علي *أ.م.د عبد الجاسم عباس *م.د محمد سعد

Abstract:

The intellectual background and its practical aspects are essential for understanding contemporary economic theories and realizing their importance and usefulness. Hence, addressing the economic theories and policies that were adopted in dealing with the hardships and crises of the past can undoubtedly contribute in a valuable way to remedying the mistakes of the present and confronting similar contemporary problems in an effective and fruitful manner. The last years of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century witnessed a global dynamic in the internationalization of the economy, followed by radical transformations whose role in cultural development, economic liberalization, and the transition towards a

*جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

market economy increased, accompanied by economic and social society, the most prominent of −costs borne by the economy and which is unemployment and the resulting rise in poverty rates, child labor, and crime. Therefore, the study hypothesis was to prepare small projects, a supportive solution to confront some of the costs of transitioning to a market economy, which requires support, assistance, and development. This support includes various financial, legal, commercial, and technological fields. Furthermore, these production units have become a source of generating permanent job opportunities, contributing to the gross domestic product, and achieving sustainable development

المستخلص :

ان التطرق الى النظريات والسياسات الاقتصادية التي انتهجت في معالجة الازمات يمكن ان تسهم بلا شك مساهمة قيّمة في تدارك اخطاء الحاضر ومجابهة المشاكل المتشابهة المعاصرة مجابهة فعالّة ومثمرة ،حدثت ديناميكية عالمية في تدويل الاقتصاد، اتبعت بتحويلات جذرية تعاظم دورها في التطور الثقافي والتحرر الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق مصاحبا بكلف اقتصادية واجتماعية يتحملها الاقتصاد والمجتمع والتي من ابرزها البطالة وما ينتج عنها من رفع معدلات الفقر وعمالة الاطفال والجريمة لذلك كانت فرضية الدراسة تعد المشاريع الصغيرة ، علاجاً سانداً لمواجهة بعضاً من كلف التحول الى اقتصاد السوق ، مما يتطلب دعمها ومساندتها وتطويرها . ويشمل هذه الدعم ، مختلف الميادين المالية والقانونية والتجارية والتكنولوجية ، كما ان هذه الوحدات الانتاجية أصبحت مصدراً لتوليد فرص العمل الدائمة والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق التنمية المستدامة .

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي وبخاصة في مجموعة بلدان التحول ومجموعة الدول النامية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي وحتى الان موجة عاتية اكتسحت في طريقها كل التوجهات الداعية الى تبني فكرة التخطيط وتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي ، ترافقت مع انهيار الانظمة الاشتراكية من ناحية ونجاح وازدهار منظومة السوق الحر من ناحية اخرى ، حيث دفعت هذه الموجة العديد من الدول الى اعادة التفكير في سياساتها الاقتصادية واعلان التحول نحو اقتصاد السوق . ولكن هذا التحول سيكون له الاثر في الاقتصادات المتحولة والمتمثلة بكلف اقتصادية واجتماعية يتحملها الاقتصاد والمجتمع والتي من ابرزها البطالة وما ينتج عنها من رفع معدلات الفقر وعمالة الاطفال والجريمة . لذلك سعت بلدان التحول الى تغير استراتيجياتها التنموية وخصوصاً في هذه المرحلة التي تحول فيها عبء العملية الانتاجية من الحكومة الى القطاع الخاص ، فلا بد لاي استراتيجية تنموية وعلى اختلاف فلسفتها الاقتصادية ان تضع ضمن سياساتها تنمية المشاريع الصغيرة والاستمرار في تقديم الدعم وزيادة عدد المستفيدين منها ، حيث يعد نشاط المشاريع الصغيرة احد الانشطة الحيوية والمهمة في الاقتصادات النامية والمتحولة والمتقدمة ، لاشك ان المشاريع الصغيرة تساهم في توليد فرص عمل وتحسين الانتاجية وتوليد الدخل وزيادة القدرة التنافسية ومن هنا جاءت اهمية الدراسة .

مشكلة البحث : أن عملية التحول من نظام شمولي مركزي الى اقتصاد السوق قد حملت معها تكاليف اقتصادية واجتماعية ، وجدت اثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد معاً ، ومن خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن منع تفاقم هذه الكلف والحد من اثارها.

هدف البحث : يهدف البحث الى تشخيص طبيعية الكلف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يواجهها الاقتصاد المتحول **.** والتعرف على دور المشاريع الصغيرة في التخفيف من حدة الكلف الاقتصادية والاجتماعية لعملية التحول الى اقتصاد السوق وارساء أسس سليمة لاقتصاد السوق.

فرضية البحث : تعد المشاريع الصغيرة ، علاجاً سانداً لمواجهة بعضاً من كلف التحول الى اقتصاد السوق ، مما يتطلب دعمها ومساندتها وتطويرها . ويشمل هذه الدعم ، مختلف الميادين المالية والقانونية والتجارية والتكنولوجية ، كما ان هذه الوحدات الانتاجية أصبحت مصدراً لتوليد فرص العمل الدائمة والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق التنمية المستدامة .

منهجية البحث : تبنت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً للظاهرة قيد البحث والتحليل ووفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية وقد تم تقصي عناصر الظاهرة والتقاطها ميدانياً وفقاً للاسلوب الاستقرائي .

حدود البحث : تركزت الدراسة في حدودها المكانية على مجموعة من دول التحول الى اقتصاد السوق والمتمثلة في دول وسط وشرق أوربا ودول البلطيق وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق بتحليلها العام .

هيكلية البحث : تضمنت الدراسة لغرض الوصول الى هدف البحث، اربعة مباحث، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات. تناول المبحث الاول التحول من التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق مدخل نظري وتناول المبحث الثاني : التحول الى أقتصاد السوق ... كلف أقتصادية وأجتماعية وتضمن المبحث الثالث المشاريع الصغيرة : تعريفها – معاييرها – خصائصها اما المبحث الرابع تناول الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة ودورها في مواجهة بعض من كلف التحول

المبحث الاول

التحول من التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق مدخل نظري

اولا : مفهوم التحول الاقتصادي

Economic Transmission Concept

أصبحت عبارة التحول الى اقتصاد السوق من اكثر العبارات شيوعا في الادبيات الاقتصادية المعاصرة في العالم ، ومع ذلك فهي ذات معان ودلالات متباينة ، فبعض الاقتصاديين يجدها مرتبطة بالتقشف وشد الاحزمة ، فهي بالتالي تؤدي الى الانكماش ، واخرون وهم الاغلبية – يعدونها عملية ضرورية تهدف الى خفض الاختلالات الهيكلية او أزالتها من الاقتصاد الوطني مهما كان نوعها ، داخلية كانت او خارجية [١] .

وبدأ تداول مصطلح الاقتصادات المتحولة في الادبيات الاقتصادية والكتابات السياسية في الدول النامية منذ بداية التسعينات ، في حين استخدام هذا المصطلح من قبل الدول الرأسمالية قبل اكثر من ذلك ، وبدأ يتبلور من خلال ما اصبح العالم يعرفه على مستوى تقوية الاعتماد المتبادل " Inter dependence " وتقويه التواصل بالعالم الراسمالي التي تعد استجابة طبيعية للعولمة " Globalization " واتجاهاتها التي تندرج ضمن السياسات التي تبنتها الدول النامية للتحول نحو الَية السوق [٢] .

ومفهوم التحول في الاطار الاقتصادي يأخذ معنى اكثر تحديدا وتفصيلاً ولاسيما في تناوله التغيرات الكبيرة في مؤسسات النظام القائم وطبيعة علاقته ، ومن المناسب الانطلاق من

مفهوم شائع الاستعمال استخدمه (شومبيتر) عام ١٩٥٠ يطلق عليه (الهدم – البناء) Creative – Destruction ، فالتحول حسب هذا الاقتصادي هو عملية تثوير مستمر داخل الهيكل الاقتصادي (تشويه مستمر للنظام القديم وبناء مستمر لنظام جديد. وقد عرف (التحول) في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ في اطاره الشمولي مختلف الابعاد من خلال الانتقال من اقتصاد شمولي الى اقتصاد سوق ، ومن حكم الاتوقراطي الى الحرية والمشاركة السياسية ، وجانب (ثقافي واجتماعي) ينتقل فيه الفرد من حياة مقيدة الى حياة اكثر انفتاحا ، وجانب سيكولوجي من حياة تتكفل فيها الدولة بالفرد الى حياة يعتمد فيها على المبادرة والجهد الشخصي)[٣].

ورسم الاقتصاديان (فيشر وجلب) عام ١٩٩١ ، الخطوط العريضة لستراتيجية التحول وحددها بثلاثة خطوط وسماها مراحل الاصلاح والتي تتضمن كل واحدة منها مجموعة عناصر ذات صبغة اقتصادية و / أو اجتماعية و / أو قانونية وهذه المراحل وحسب تتابعها تتمثل بالاتي :المرحلة الاولى : تحرير الاقتصاد .المرحلة الثانية : سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي .المرحلة الثالثة : التصحيح الهيكلي [١]. وقد تم وضع مقاييس كمية للاصلاح المؤسسي والهيكلي في اقتصادات التحول منذ عام ١٩٩٤ يطلق عليها مؤشرات التحول وهي ثمانية مؤشرات تنتمي الى المجموعات الثلاثة الاتية :

ترشيد دور الدولة : من خلال الحكومة واعادة هيكلة للشركات والخصخصة سواء للشركات الكبيرة او الصغيرة .

الاعتماد بشكل اكبر على آليات السوق في عملية التسعير : من خلال تحرير الأسعار وتحرير التجارة وتحرير سعر الصرف ووضع سياسات المنافسة .

خلق بيئة تشريعية مناسبة : ويشمل القطاع التمويلي وذلك من خلال اصلاح النظام المصرفي وباقي المؤسسات التمويلية [٢] .

١. مرحلة التحرر الاقتصادي: يقصد بالتحرر الاقتصادي ، تخفيف او الغاء القيود الحكومية على المعاملات والاسعار والاسواق المحلية وعلى المعاملات الخارجية او التبادل الحر للعملة مع العملات الاجنبية او العكس (القابلية للتحويل) او على الدخول الحر للشركات الى الاسواق المحلية .وتتضمن هذه المرحلة **تحرير الاسعار، تحرير التجارة** .

٢. مرحلة التثبيت الاقتصادي فبرامج التثبيت الاقتصادي هي سياسات قصيرة الاجل لا تتجاوز ثلاث سنوات يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها من اجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد الوطني مثل تدهور العملة الوطنية ، العجز في الموازنة ، العجز في ميزان المدفوعات .

٣. مرحلة التصحيح الهيكلي يستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التصحيح الهيكلي الى مفاهيم النظرية الأقتصادية النيوكلاسيكية ، معتمدين في تحقيق اهداف هذه البرامج على آليات السوق وتدنية دور الدولة في الشأن الاقتصادي ، ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة ، وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها في الاقتصاديات النامية وهو الامر الذي يؤدي الى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية المختلفة[١].

المبحث الثاني : التحول الى أقتصاد السوق ... كلف أقتصادية وأجتماعية

مما لا شك فيه أن عملية التحول من نظام أقتصادي الى نظام آخر بفلسفته وآلياته لا بد وأن يترك آثاراً وكلف , والتطبيقات أثبتت قساوة الكلف الناجمة عن التحول الى أقتصاد السوق سواء كان التطبيق بالتدرج أو بالصدمة لتشمل كل جوانب الحياة الأقتصادية والاجتماعية , وبما أن الكلف الناجمة عن التطبيق متعددة ومتنوعة بأبعادها وأثارها سنعني الى أستعراض أقواها تأثيراً على النمو المستدام والمجتمع وكما يأتي :

١. تدني معدلات نمو الناتج :أنخفض الناتج في دول التحول (دول البلطيق , دول وسط وشرق أوربا , دول الأتحاد السوفياتي السابق) ولكن هذا الأنخفاض يفوق التوقعات حيث أنخفض عند أدنى قيمة له بما يزيد عن (٤٠%) في المتوسط مقارنة بمستواه قبل بداية التحول في عام ١٩٩٠, وفي عام (١٩٩٨) بدأ الناتج في الزيادة مرة أخرى , حيث أنخفاض الناتج في المجموعات الثلاثة لدول التحول حيث وصل الأنخفاض في متوسط الناتج بين بداية التحول (١٩٩٠) والعام الذي وصل فيه أدنى مستوياته- ففي دول وسط وشرق أوربا وصل الناتج الى أدنى مستوى له في عام (١٩٩٢) , أما في دول البلطيق كان ذلك في عام ١٩٩٤ وفي باقي دول الأتحاد السوفياتي السابق في عام(١٩٩٦) , حيث بلغ في دول وسط وشرق أوربا (٢٨%) وهي أقل بكثير منه في دول البلطيق حيث بلغ حوالي (٤٣%) وبلغ حوالي (٥٤%) في باقي دول الأتحاد السوفياتي السابق .[٢]

.

٢. أختلال بنية الأنتاج وتوزيع قوة العمل : الأختلال ظاهرة متجذرة في الأقتصاديات المتخلفة وأزدادت تكريساً مع التحول مما أفرز ما يسمى بالمرض الهولندي , فبسبب سياسات وبرامج التثبيت والأصلاح الأقتصادي والتي من ضمنها تحرير الأقتصاد من الملكية العامة وتعزيز دور القطاع الخاص الهادف الى تعظيم الربح وبسبب مستجدات الحداثة التكنولوجية , تأثرت معظم القطاعات الأقتصادية في بلدان التحول حيث تزايدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الأجمالي على حساب قطاعي الزراعة والصناعة فضلاً عن نسبة قوة العمل في الخدمات أكبر من نسبة قوة العمل في قطاعي الزراعة والصناعة فأختلال بنية الأنتاج يعني عدم تنوع الأنتاج بسبب عدم مرونة جهاز الأنتاج , وأختلال بنية قوة العمل يعني عدم توازنها وأتساقها (فيما يتعلق بأعداد العاملين المكتسبين لمختلف أنواع المعارف والمهارات) مع أحتياجات الطلب الفعلي لمختلف القطاعات الأقتصادية ببعديها الكمي والنوعي [1] . وهذه مؤشرات ظهور ما يعرف بالأدبيات الأقتصادية (المرض الهولندي) وهو يشير الى الآثار السلبية التي تفرزها الزيادات في صادرات قطاع معين على حساب قطاع آخر ,وفي دول التحول زادت صادرات قطاع الخدمات على حساب القطاعين الزراعة والصناعة [2] .

٣. أختلال بنية التجارة الخارجية : الأصلاحات التي سعت اليها دول التحول والمتضمنة تحويل ملكية المؤسسات والمشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص من جهة وتحرير الأقتصاد سواء تحرير الأسعار أو تحرير التجارة أدى الى تغيرات هيكلية لأعادة تركيبة بنية الأقتصاد بأتجاه أستخدام الموارد الأقتصادية وفقاً لفرصة تكاليفها البديلة وهو الأمر الذي يشيع أجواء محفزة للصادرات في ظل الميزة النسبية للأنتاج السلعي , ولكن بسبب عدم مرونة الجهاز الأنتاجي لدول التحول متأثراً بتراكمات نظام التخطيط المركزي في الأقتصاد والذي أدى الى أختلال في بنية الأنتاج من خلال تطوير قطاع الخدمات على حساب قطاع الزراعة والصناعة مما أدى الى أشباع هذه السلع من خلال زيادة الأستيرادات , هذا ومن جانب أخر يبقى نصيب هذه البلدان من الصادرات العالمية متواضعة وذلك بسبب أن القدرة التنافسية من جراء تدني كفاءتها الأنتاجية تبقى من دون نظيرتها في الأقتصاديات الرأسمالية المتقدمة التي تتميز بمرونة جهازها الأنتاجي فضلاً عن أرتفاع درجة مرونة الطلب على صادراتها وأنخفاض درجة مرونة الطلب على الأستيرادات مقارنة مع الدول الرأسمالية المتقدمة التي تتميز بأنخفاض درجة مرونة الطلب على صادراتها وأرتفاع درجة الطلب على الأستيرادات , ففي هذه الحالة وعندما يتم أجراء سياسة تحرير التجارة فأن المنافع سوف تكون لصالح الدول الرأسمالية فتزداد

صادراتها الى هذه البلدان وتتحول الدول ذات الأقتصاديات المتحولة مستورداً وبالتالي تعاني من عجز في الميزان التجاري (زيادة الأستيرادات وأنخفاض الصادرات) [1] .

٤. التضخم : من المعروف هناك علاقة أرتباط واضحة بين الأفراط النقدي وفائض الطلب وزيادة الأسعار , بمعنى أن الأختلال الذي يحدث بين النمو في كمية النقود والنمو في الناتج المحلي تبلور في النهاية في شكل فائض طلب يفوق القدرة الفعلية للعرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يؤدي في النهاية الى رفع الأسعار وظهور التضخم [2].

في مثل هذه الحالة يحتاج البلد الى جهاز أنتاجي مرن يستطيع مواجهة التغيرات التي تحدث في الأقتصاد على المستوى الداخل أو الخارج , فمن خلال تشجيع القطاع الخاص ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة عبر آليات فعّالة قادرة على تقديم حزمة متكاملة من الدعم المالي والفني والأداري من أجل النهوض بهيكل أنتاجي متنوع ومتطور يستطيع مواجهة التغيرات التي ترافق عمليات التحول , . وقد أتسمت المدة السابقة للتحول في أغلب دول التحول بوجود بعض المشكلات المتعلقة بالجوانب النقدية , وكان التضخم أحد المشكلات الرئيسة , وكانت هناك أختلافات كبيرة في معدلات التضخم في العام السابق على بداية برامج التثبيت , حيث تتراوح بين حوالي ٥٦.٤٧٦ % في جورجيا وبين ٢٦% في المجر , ومع حلول عام ٢٠٠٣ كانت معدلات التضخم في أغلب هذه الدول أقل من (١٠%) سنوياً , وكانت معدلات التضخم في دول وسط وشرق أوربا أقل منها في مجموعة باقي دول الأتحاد السوفيتي السابق , ويلاحظ أرتفاع معدل التضخم في عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ في الدول الثماني التي أنضمت للأتحاد الأوربي حيث أرتفع من حوالي ٢,٩% في المتوسط عام ٢٠٠٣ الى حوالي (٤,٣ %) في المتوسط عام (٢٠٠٤) , ويمكن أرجاع ذلك لأرتباط هذه الدول بنظام الضرائب السائد في الأتحاد الأوربي خاصة فيما يتعلق بالوقود والكحولات , أما في دول الأتحاد السوفيتي السابق فلم يتغير متوسط التضخم فيها بين عامي (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) حيث ظل عند مستوى (٩,٥%) تقريباً .

٥. البطالة : البطالة ظاهرة سلبية غير صحية ذات أبعاد نفسية وأنسانية ولها آثار وأنعكاسات أقتصادية وأجتماعية وسياسية سيئة لا حدود لها على كل شرائح المجتمع . أما منظمة العمل الدولية (ILO) فتعرف العاطل عن العمل بأنه : " كل من هو قادر على العمل , وراغب فيه , ويبحث عنه ويقبله' عند مستوى الأجر السائد , ولكن من دون جدوى .فلكل شخص الحق في

العمل وحرية أختياره كما له حق الحماية من البطالة , فالعمل ليس لغرض زيادة الأنتاج وتحسين نوعيته فقط بل هو حقاً من حقوق الأنسان وتلبية لحاجة من حاجاته الأساسية [1].ويعد الخوف من البطالة وزيادتها هاجساً ينتاب العديد من الدول التي أنتهجت سياسات وبرامج الأصلاح الأقتصادي , وأثبتت التجارب على أن الخصخصة تعمل على زيادة عدد العاطلين عن العمل نتيجة تسريح عدد من العمال أو نتيجة لأعادة تصنيف الوظائف أو أعادة هيكلة المؤسسات وأستحداث وظائف جديدة تعتمد التكنولوجيا المتقدمة التي تسبب وفرة في العمالة. أن نتائج تطبيق المراحل الأولى من التحول أدت الى زيادة معدلات البطالة في معظم دول التحول , ففي المرحلة الأولى من عملية التحول ما بين عامي (١٩٩٠ و١٩٩٣) والتي أتسمت بأرتفاع معدلات البطالة لتصل الى ما يزيد عن (٢٠%) من أجمالي القوة العاملة في بعض الدول مثل ألبانيا وبلغاريا , ولتصل الى حوالي (٥%) في المتوسط في دول البلطيق , بعد ذلك حدث تحسن طفيف في أسواق العمل في أغلب دول وسط وشرق أوربا ساهم في التحسن في معدلات نمو الناتج ولكن ظلت معدلات البطالة مرتفعة في هذه المجموعة من الدول حيث تراوحت بين (٦%) من أجمالي قوة العمل في المجر في نهاية عام ٢٠٠٣ وبين حوالي (١٩%) في حالة بولندا .

٦. **الفقر:** لا يحد الفقر بعداً مكانياً ولكنه يكتنفه' بعداً زمانياً يمتد عمقاً مع تكوينه التأريخي في المجتمعات وعلى الصعيد الدولي فقد أقر مجلس وزراء المجموعة الأوربية ومنذ عام (١٩٧٥) التعريف الأتي للفقر "يوصف بالفقر هم الأفراد والأسر ذات الموارد التي تقل الى درجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة في الدول التي يعيشون فيها. أما الأمم المتحدة فقد تبنت مفهوماً ضعيفاً في البداية أذ عرفت الفقر بأنه " العوز المادي والفقراء هم أشخاص وأسر مضطرة للكفاح بصفة مستمرة لأنقاذ أنفسها من الفقر . [2]

المبحث الثالث / المشاريع الصغيرة : تعريفها – معاييرها – خصائصها

تعددت وتنوعت التعاريف الخاصة بالمشاريع الصغيرة ويعزى هذا التعدد الى تباين معاييرها سواء معايير كمية او نوعية ذات صلة بعدد العاملين ورأس المال المستخدم والمبيعات وحجم الانتاج والقيمة المضافة وما توفره من عمله صعبة لاقتصاد الدول من الناحية التصديرية او من ناحية التعويض عن الواردات[١].

المصدر : نوزاد عبد الرحمن الهيتي , الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي الوضع القائم والتحديات , مجلة علوم انسانية , السنة الرابعة , العدد (٣٠) ، ٢٠٠٦ , ص ٤ .

واغلب الدول تواجه صعوبة في وضع تعريف موحد لهذه المشاريع قائم على معيار واحد ويرجع السبب الى ان حجم اي مشروع هو مسألة نسبية يختلف بأختلاف الدول وقطاعات الاعمال التي تنتمي اليها تلك المشاريع , وهكذا تباينت الدول فأستخدم بعضها مثل المانيا تعريفاً قائماً على معيار واحد بحيث تعد المشاريع التي تعمل فيها (٣- ٤٩) عامل هي منشآت صغيرة , في حين استخدمت كندا واليابان تعريفاً ثنائي المعنى ويختلف بأختلاف القطاعات فالمنشآت الصغيرة في كندا هي تلك التي يعمل فيها اقل من (١٠٠) عامل اذا كانت في مجال التصنيع واقل من (٥٠)عامل اذا كانت في مجال الخدمات

اما في اليابان فالمنشآت الصغيرة المتخصصة في الصناعة والتعدين والمواصلات والانشاءات هي تلك التي يقل رأسمالها عن (١٠٠) مليون ين ويكون حجم العمالة فيها اقل من (٣٠٠) عامل , اما في مجال التجارة الجملة فهي التي يقل رأسمالها عن (٣٠) مليون ين ويكون حجم العمالة فيها اقل من (١٠٠) عامل , اما في مجال الخدمات فهي تلك التي يبلغ رأسمالها (١٠) مليون ين ويعمل فيها اقل من (٥٠) عامل. [2]

اما في اطار المعايير النوعية المعتمدة في تحديد مفهوم هذه المشاريع والتي تركز على الجانب الاداري , فالمشروع الصغير ، الذي يمكن ان تملكه او يديره واحد او اثنين من المنظمين وتتخذ من قبلهم جميع القرارات الادارية والفنية , كما عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) التابعة للامم المتحدة , المشاريع الصغيرة "على انها مؤسسة تشغل ما بين ٥- ٥٠٠ عاملاً " [3] .

ونظراً الى الطبيعة المرنة للمشروعات الصغيرة الاكثر استتعداداً للتواؤم والتوافق مع الوضع الاقتصادي الجديد في ظل اقتصاد السوق والذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب , لذلك توفرت فرصة ثمينة للمشاريع الصغيرة في البقاء والنمو اكبر من فرصة بقاء ونمو المشاريع الكبيرة ذات الهياكل الضخمة والقليلة المرونة امام متغيرات السوق . ومن اهم الخصائص والسمات التي تعطي للمشاريع الصغيرة صفة النمو والبقاء وهي كالاتي : [1]

١. القدرة على جذب المدخرات والمرونة في الانتاج : حيث انها لا تتطلب رأس مال كبير لأنشاءها مما يسهل تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار .
٢. سهولة الانشاء والتشغيل : بسبب انخفاض تكاليفها يمكن ايجاد منافسة بين المصانع لاثبات وجودها واستقرارها .
٣. تركيز الادارة في المالك : يكون المالك هو المدير مما يجعل اتخاذ القرار اكثر مرونة.
٤. سهولة تسويق الانتاج .
٥. الارتباط بالسوق المحلية .
٦. زيادة حجم العمالة مع انخفاض الاجور .
٧. تتميز بالتخصص الشديد وامكاناتها العالية بالابتكار والتطوير .
٨. امكانية اقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة .

والمشاريع الصغيرة تكون على انواع مختلفة يمكن تصنيفها من حيث المجال أي صناعي , زراعي , خدمي , تربية او من حيث الهدف او من حيث نظم الانتاج او من حيث الشكل القانوني .

المبحث الرابع / الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة ودورها في مواجهة بعض من كلف التحول

في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي وما تتضمنه' من الغاء الدعم الحكومي الموجه للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية من خلال التخصيص الامثل للموارد واعادة تعبئتها ، فالسلوك الامثل للمشروع في استخدام الموارد المتاحة لأنتاج السلع والخدمات هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام هذه الموارد اي تدنية التكاليف وتعظيم الارباح ، وتعني تدنية الكلفة هو تحقيق افضل استخدام للموارد المتاحة ، ويمكن تحديد وتوضيح الكفاءة الانتاجية من خلال الرسم البياني (١) .

من الرسم البياني: y3,y2,y1 تمثل منحنيات الناتج المتساوي و(a,b,c) و (A,B,C) تمثل نقاط على خط الحجم وهو المحل الهندسي للنقاط من منحنى الناتج المتساوي التي تكون فيها الانتاجية الحدية للعنصر الانتاجي (رأس المال والعمل) مساوي للصفر , فمن الرسم البياني في خط الحجم الاعلى يكون انتاجية عنصر العمل مساوية للصفر وفي خط الحجم الاسفل تكون انتاجية عنصر رأس المال مساوية للصفر , ولان نظرية الانتاج تهتم بالطرق الكفوءة في الانتاج والتي تكون فيها الانتاجية الحدية موجبة لذا فأنها تهتم بالطرق الكفوءة داخل خطي الحجم وتهمل الطرق الفنية خارج الخطين وذلك لان الانتاجية الحدية فيها سالبة لأحد العنصرين (خارج الحد الاعلى سالبة للعمل في مثالنا اعلاه , وخارج الحد الاسفل سالبة لرأس المال) اذا

ان الانتاج سيظطرنا الى اضافة كمية اكبر من العنصرين لانتاج نفس الكمية اذن الكفاءة الاقتصادية تقتضي الانتاج عندما تكون الانتاجية الحدية موجبة وان كانت تتناقص وهذه المنطقة تسمى بالمدى الكفوء للانتاج [1] . وبما ان القطاع الخاص من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة هدفه' هو تعظيم الارباح من خلال الانتاج بأقل التكاليف , لذلك لابد ان ينتج في المدى الكفوء للانتاج , في حين المؤسسات التابعة للقطاع الحكومي كونها تهدف الى منافع اجتماعية اكثر مما هي اهداف ربحية لذلك فيمكن ان تنتج في المناطق او المديات غير الكفوءة , مثلاً زيادة عدد العمال حتى لو كانت انتاجية العامل المضاف مساوية للصفر او حتى سالبة وذلك من اجل تحقيق هدف اجتماعي الا وهو امتصاص البطالة ولكن سوف تكون بطالة مقنعة , لذلك سوف يكون الاستخدام للموارد غير كفوء ويعتبر من الناحية الاقتصادية هدر للموارد الاقتصادية .وتعد المشاريع الصغيرة – عموماً- عاملاً اساسياً للتطور الاقتصادي , اذ انها تواءم بين الملكية الخاصة واساليب الابداع في العمل , كذلك تعتبر اقدر على التكيف مع متغيرات السوق من المؤسسات الكبيرة , كما انها مصدر رئيسي لفرص العمل ولتنوع الانشطة الاقتصادية , كما تساهم بشكل كبير في الميزان التجاري ,وايضاً تعزز القدرة التنافسية في السوق وتحد من احتكار المؤسسات الكبرى [٢] .

الرسم البياني (١) (منطقة الانتاج المثلى)

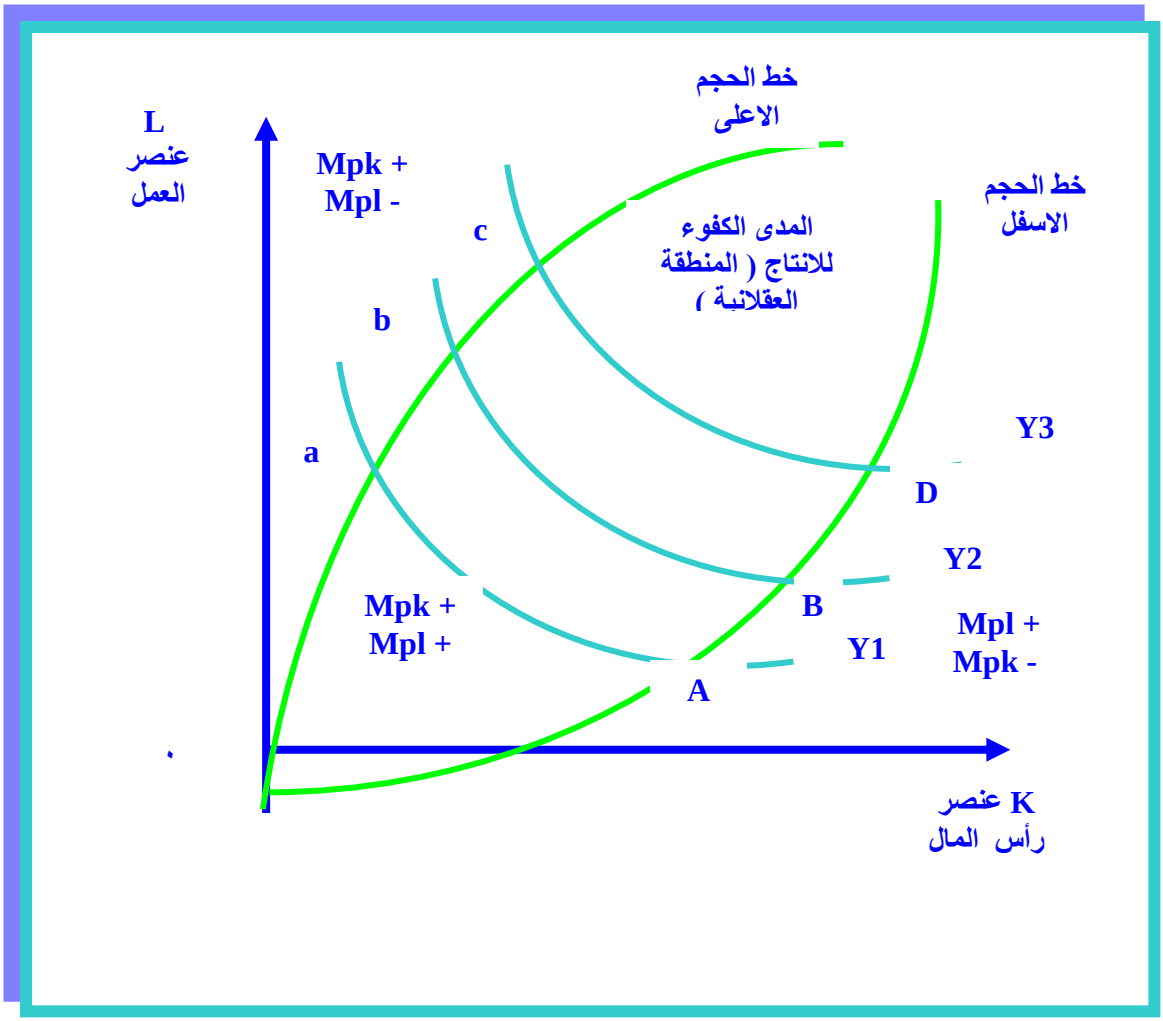

(سلسلة ملخصات شوم) , دار ماكجدوهيل للنشر, جامعة فوردهام , ١٩٩٣, ص١٤٣.

ومن خلال المشاريع الصغيرة يمكن تجاوز وتخفيف الاعباء التي تتحملها المشروعات الكبيرة من تكاليف كبيرة وصعوبات ادارية وتنظيمية فضلاً عن صعوبات في مجال التسويق وتكدس الانتاج , اذ ان المنشآت الكبيرة وفق المزايا النسبية الكبيرة تقوم بجميع مراحل الانتاج للسلع وقد وجدت الكثير من هذه المشروعات ان اللجوء الى المشروعات الصغيرة يحقق لها عدة منافع من خلال تقليل التكاليف وجودة المنتج وتعزيز موقعها التنافسي من خلال شدة الترابط الامامي والخلفي مع تلك المشروعات , ادى الى اقامة نوع من التعاون من حيث التمويل ونقل الخبرات التكنولوجية والادارية ومن خلال اساليب متطورة كأسلوب حاضنات الاعمال , كما لجأت بعض المنشأت الاخرى الى تحويلها الى مجموعة من المنشأت الصغيرة لتحقيق الاهداف الأنفة الذكر .

وكما هو معلوم فأن اليابان يعد اقتصادها الثالث في دول العالم بلغ قيمة الناتج المحلي لها (٣.٧٤٥) ترليون دولار عام ٢٠٠٤ ، يساهم قطاع الخدمات وقطاع الصناعة (٧٤.١%) و (٢٤,٧%) من اجمالي الناتج المحلي وقد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الاولى على المشروعات الصغيرة والمتوسطة , حيث ان المشروعات الكبيرة ماهي الا تجمع لانتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل افقياً ورأسياً واماماً وخلفياً مكونة فيما بينها تلك المشروعات الكبيرة , وكان لأعتماد اليابان على المشاريع الصغيرة التي تمثل (٩٩,٧%) من عدد المشاريع ، وايضاً بالنسبة الى ايطاليا تعد المشروعات الصغيرة احدى الدعائم الاساسية للنسيج الاقتصادي والاجتماعي , فالتطور التقني اتاحة لهذه المنشآت أن تطور طاقاتها الانتاجية كماً وكيفاً وان ترفع امكاناتها التنافسية حتى اصبح وزنها النسبي (٨٢,٧%) وبذلك تعد ايطاليا الدولة الثانية بعد اسبانيا من حيث الوزن النسبي لمنشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة في المجموعة الاوربية [1].

اولاً : مساهمة المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية

تحضى الصناعات الصغيرة في الوقت الراهن بأهتمام مخططين السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي ودول التحول على حد سواء وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشاريع في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول , ان دعم وتشجيع المنشآت الصغيرة قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي , فالصناعات الصغيرة بطبيعتها لا تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة او تقنيات معقدة , مما يجعل تخصصها في مجال محدد والسيطرة عليه امر في متناول اليد[٢] .

وتمثل المشاريع الصغيرة نسبة تجاوزت (٩٠%) من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم وتشغل ما بين ٥٠-٦٠% من اجمالي قوة العمل , ٧٠% من فرص العمل في دول الاتحاد الاوربي , وتساهم بما يزيد عن ٧٠% من الانتاج العالمي للسلع والخدمات , وتساهم بنحو ٢٥% الى ٣٥% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة [١] .

من خلال الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والقدرة على مواجهة كلف التحول الى اقتصاد السوق , سعت معظم دول العالم سواء الدول المتقدمة او النامية الى دعم وتطوير المشاريع والصناعات الصغيرة , وقد اكدت معظم البحوث الميدانية

والتقارير الرسمية كثير من الدول على اهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي , وقد حققت البلدان التي امتلكت عدد كبير من الشركات الصغيرة نمواً اقتصادياً اسرع من جاراتها التي امتلكت شركات كبيرة , بالاضافة الى اهميتها في تعزيز المنافسة والتي تنعكس آثارها في السوق وتحسين نوعية المنتج وتجديد اساليب الانتاج بالاضافة الى دورها في التجديد فهي اساس الافكار الجديدة مثلاً في الولايات المتحدة خلال اكثر من خمسة وعشرين سنة الماضية , يعود اكثر من الثلث الى الافراد واكثر من الربع الى الشركات الصغيرة.

كما تشير احدى الدراسات الى ان الصناعات الصغيرة قد تساهم بنحو ٢٥-٣٥% من الصادرات العالمية وتشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الى ان معدل مساهمة المشاريع الصغيرة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي ٢٦% من اجمالي الصادرات وتحتل المركز الاول في ايطاليا بنحو ٥٣% تليها الدنمارك.

ومن الجدول (١) يمكن توضيح الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة حيث يتضح مساهمتها وبنسب عالية في العمالة الموظفة والناتج القومي والصادرات والقيمة المضافة لدول مختلفة من العالم .

جدول(١)المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة وقدرتها على خلق فرص عمل

الدول	نسبة العمالة الموظفة من اجمالي العمالة %	مساهمتها في متغيرات اقتصادية اخرى
الولايات المتحدة	%٥٣,٧	٤٨% من الناتج القومي
المانيا	%٦٥,٧	٣٤,٩ % من الناتج القومي
المملكة المتحدة	%٢٧,٢	٣٠% من الناتج القومي
فرنسا	%٦٩	٦١,٨% من الناتج القومي/٩٩% من اجمالي المنشآت
ايطاليا	%٤٩	٤٠,٥% من الناتج القومي/٥٣% من الصادرات
اليابان	%٧٣,٨	٢٧,١% من الناتج القومي/١٣,٥ من الصادرات / ٥٥% من اجمالي القيمة المضافة /٥٠% من الانتاج الصناعي
الصين	%٨٤,٣	٩٩,٩% من الاقتصاد الوطني /٦٠% من الصادرات
الهند	٧٩,٤% من فرص العمل	٩٦% من الاقتصاد الوطني
ماليزيا	%٤٠,٢	٩٢,٦% من الاقتصاد الوطني
الفلبين	%٥٠	٩٨,٧% من الاقتصاد الوطني /٩٠% من اجمالي المنشآت/ ٣٣% من القيمة المضافة
كوريا	%٧٨,٥	٩٩,٨% من الاقتصاد الوطني /٤٠% من الصادرات
تايلاند	%٧٣,٨	٩٨,٦% من الاقتصاد الوطني
البرازيل	٤٣,٦% من فرص العمل	٢٩,٦% من الانتاج
شيلي	/	٩٩% من اجمالي المنشآت /٣٩% من القيمة المضافة

المصدر :نوزاد عبد الرحمن الهيتي, الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون , مجلة علوم انسانية, السنة الرابعة , العدد ٣٠- ايلول ٢٠٠٦,ص٣.

ثانياً : دور المشاريع الصغيرة في معالجة البطالة

من المعروف ان قدرة القطاع الصناعي محدودة في استيعاب العمالة لكون اغلب نشاطاته كثيفة رأس المال ، وأن المشاريع الصغيرة تتميز بأهميتها الأقتصادية والأجتماعية وتشغيل

العاملين ، ولهذه فهناك أهتمام كبير من قبل العديد من الدول بالدور الذي تقوم به المشاريع الصغيرة في توليد فرص العمل واستخدام الموارد المحلية [1] .

ولاشك أن هناك الكثير من التجارب القيمة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والتي تعد' نماذج ناجحة في عدد الدول التي دعمت هذا التوجه من خلال التنظيم والتمويل وأستحداث المراكز البحثية التي تتولى مهمات التدريب والتوجيه وتوفير المعلومات المتعلقة بالسوق وعمليات الانتاج وغيرها ، مثل تجارب الدنمارك واليابان وايطاليا والهند ، فاليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الاولى على المشروعات الصغيرة ، كما ذكر سابقاً وتشغل حوالي (٧٠%) من اليد العاملة [2] . وتشكل تنمية المشاريع الصغيرة حجر الزاوية في السياسة الصناعية الهندية ويعود ذلك الى رغبة الحكومة في مواجهة البطالة والفقر التي يعاني منهما المجتمع الهندي ، وقد هيأت هذه المشاريع فرصاً كبيرة للعمل وصلت الى تشغيل (٣١،٥) مليون شخص ، وهو ما يشكل (٨٠%) من اجمالي القوى العاملة ، فهذه المشاريع تميز في قدرتها على توفير فرص العمل من حيث انخفاض تكلفة فرص العمل ، ووسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص ، فضلا عن انها تحتاج الى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبياً لبدء النشاط والاستثمار في هذه المشاريع ، من جانب اخر فأن هذه المشاريع تتميز بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة ، ووجود فرصة افضل للتدريب اثناء العمل لرفع القدرات والمهارات من ناحية اخرى . وبذلك تعد المشاريع الصغيرة المصدر الرئيس لتوفير الوظائف وفرص العمل في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء[٣]. زادت معدلات البطالة في دول التحول والتي انتهجت برامج الاصلاح الاقتصادي والتي من ضمنها سياسة الخصخصة للقطاع العام وتسريح اعداد كبيرة من العاملين في المؤسسات الحكومية ، لذلك تعد المشاريع الصغيرة أحد أهم السياسات التي تعتمد هذه الدول في أمتصاص ومعالجة ظاهرة البطالة لقدرتها الاستيعابية في تشغيل القوى العاملة وتوفير فرص العمل لاعداد كبيرة من افراد المجتمع في صناعات حديثة ومنزلية وبخاصة الشباب من خريجي الجامعات ، وبالتالي التخفيف من الضغط على الميزانيات ودور القطاع العام في هذا المجال والتخفيف من حدة البطالة وبتكلفة منخفضة نسبياً مقارنة مع الصناعات الكبيرة [1]

ثالثاً : دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التوازن الاقليمي والاجتماعي

تكون المراحل الاولى للتكييف الهيكلي انكماشية بالتصميم , يترتب عليها عادة ارتفاع البطالة , وتبدأ بعد ذلك مرحلة من المطالبة بمرونة سوق العمل (حرية اصحاب العمل في التعيين والفصل وعدم وضع حدود دنيا للاجور ...) بهدف تقليل تكلفة العمل لاصحاب العمل حتى ينشط النمو , وفي سياق انتشار البطالة يؤدي ذلك الى تدهور بلغ في الاجور الحقيقية , بالاضافة الى ان آلية الاسعار لا تعني بقضية توزيع الدخل والثروة مع غياب دور الدولة في مضمار العدالة التوزيعية , لذلك سوف يتولد من ذلك اختلالات سواء اقليمية او اختلالات اجتماعية [٢] .

أن المشروعات الصغيرة تستطيع ان تقيم توازناً اقتصادياً واجتماعياً اكثر وضوحاً وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المجتمعات وفي اطراف المدن والقرى , على عكس المشروعات الكبيرة التي غالباً ما تتركز في المدن الكبيرة , هذا من شأنه ان يساعد على توليد فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع المستوى المعاشي بشكل عام والمشاريع الصغيرة تعزز من دور شبكات الامان الاجتماعي ورفع المستوى المعاشي للفئات الاكثر فقراً في المجتمع من خلال توفير فرص عمل للعاطلين او قيامهم بتكوين مشروع يتناسب مع امكانياتهم الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً في المناطق الفقيرة والارياف ، وخير مثال على ذلك هو قيام وزارة الزراعة في موزنيق وبتمويل وصل الى (٥٥) مليون دولار وتكلفت به الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية DANIDA لاطلاق برنامج دعم القطاع الزراعي في البلاد ويهدف البرنامج والذي تصل مدته الى خمس سنوات الى تحسين معيشة صغار المزارعين وعوائلهم .أن وجود المشاريع الصغيرة في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة , كما تساهم هذه المشاريع في تقليل مخاطر الهجرة من المناطق الاقل نمواً الى المناطق الاكثر نمواً في الدولة نفسها , بل ان هذه المشروعات ربما تعد اداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة الى تحقيق التنمية المتوازن .

ومن كل ما سبق يمكن القول ان المشروعات الصغيرة ازدادت اهميتها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية , فعندما تهدف سياسات دعم المشاريع الصغيرة في البلدان النامية والبلدان المتحولة لتوفير فرص العمل في القطاعات الاكثر حرماناً ولمساعدة السكان الافقر , يعني ذلك ان شبكات وتكتلات المشاريع الصغيرة تمثل حالياً استراتيجية جديدة لمواجهة التحديات والكلف

التي فرضتها التحولات الاقتصادية والعولمة واداة لازدهار القطاع الخاص وضمان نمو اكثر استدامة للشركات والمشاريع الصغيرة . وعليه فأن المشاريع الصغيرة بشكل عام والصناعات الصغيرة بشكل خاص اصبح ينظر اليها كأداة لاستمرار المنافسة والمحافظة على النظام الاقتصادي الحر فهذه المشاريع اصبحت تواجه تحديات جديدة في ظل العولمة نابعة من المنافسة ولا سيما الخارجية فهي تتحمل المسؤولية بديمومة النظام الاقتصادي الحر واستمرارية المنافسة , وستكون احدى الاليات لاستيعاب التحولات الاقتصادية بالاضافة الى ان هذه المشاريع سوف تتحمل مسؤولية استيعاب فائض العمل الناجم عن اعادة هيكلية الصناعات الكبيرة وخصخصة وحدات القطاع العام.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا / الاستنتاجات

سعت معظم دول العالم سواء الدول المتقدمة او النامية الى دعم وتطوير المشاريع والصناعات الصغيرة , وقد اكدت معظم البحوث الميدانية والتقارير الرسمية كثير من الدول على اهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي حيث تشمل المشاريع الصغيرة نسبة تجاوزت (٩٠%) من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم وتشغل ما بين ٥٠-٦٠% من اجمالي قوة العمل , ٧٠% من فرص العمل في دول الاتحاد الاوربي , وتساهم بما يزيد عن ٧٠% من الانتاج العالمي للسلع والخدمات , وتساهم بنحو ٢٥% الى ٣٥% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة وهذا يجعلها اداة مهمه في مواجهة كلف التحول الى اقتصاد السوق .

ثانيا /التوضيات

١. الاهتمام وبشكل خاص في المشروعات الصغيرة بأصدار القوانين والتشريعات التي توفر البيئة الملائمة لنمو وتطوير هذه المشروعات لكونها من القطاعات الحيوية والمهمة في الاقتصاد الوطني ، ووضع خطة متكاملة للصناعات الصغيرة التي ترغب الدولة في توجيه عجلة الانتاج اليها ، وذلك بناءاً على دراسات واسعة ومكثفة لاحتياجات الاسواق المحلية والدولية ، والعمل على انشاء المراكز التقنية لمتابعة التطورات التكنولوجية في العالم وذلك لمساعدة المؤسسات الصغيرة في التقليل من التكاليف الباهضة التي قد تتحملها عند اجراء عمليات البحث والتطوير بصفة منفردة .
٢. ايجاد اجهزة وهيئات مستقلة في كل دولة تعني بشؤون الصناعات الصغيرة بوجه خاص وذلك بقصد الاعتناء بتنميتها وتطويرها على احسن وجه كما هو معمول في الدول المتقدمة ، حيث توجد في الولايات المتحدة الامريكية وكذلك في تركيا هيئة حكومية مستقلة تأسست

عام (١٩٥٣) تدعى ادارة المؤسسات الصغيرة التي تقوم بجميع الاعمال المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة.

المصادر

[١] مصطفى محمد عبد الله ، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية ، نشر مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٩٩ .

[٢] حمدية شاكر سالم الايدامي ، أتجاهات التغيرات الهيكلية في اقتصادات التحول من نظام التخطيط الى نظام السوق ، اطروحة الدكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، .

[٣] هشام ياسين شعلان ، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق ، الطبعة الاولى ، يغداد ، ٢٠٠٤ ، .

[٤] وفاء جعفر المهداوي ، القاعدة الاقتصادية لستراتيجية التحول الى الاقتصاد السوق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العد الثامن ، ٢٠٠٥ ، .

[٥] مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مركز الدراسات المستقبلية ، اقتصادات التحول خلال خمسة عشر عاماً : الانجازات والتحديات ، ٢٠٠٥.

[٦] محمد معن ديوب ، المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٨ ،العدد ٢ ،٢٠٠٦.

7/The World Bank , Transition the first ten years : Analysis And lessons for Eastern Europe and the Former soviet union Washingtan , D.C. ,2003 , p6 .

[8] أحمد عباس الوزان ، العلاقة بين بنى الأنتاج وقوة العمل عوامل الأختلال سبل التصحيح ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد العاشر ، ٢٠٠٦ ،.

[9] باسم عبد الهادي حسن ، الصدمة النفطية الثالثة الاسباب والنتائج المحتملة ، المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد السابع ، ٢٠٠٥.

[10] سالم توفيق النجفي ، متضمنات النظام الأقتصادي الرأسمالي الجديد ، مجلة دراسات أقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ،.

[11] وحيدة خلف تركي , العلاقة بين اسباب أختلال ميزان المدفوعات وختيار نظام الصرف في بلدان نامية مختارة ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧ ، ص١٢.

[1] هدى زوير وآخرون , البطالة في العراق , الواقع والآثار , المجلة العراقية للعلوم الأدارية , المجلد الرابع , العدد (١٤) , ٢٠٠٦.

[12] ستار جبار خليل البياتي ، أثر الخصخصة على مستقبل الأقتصاد العراقي ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد (١٨-١٩) ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦.

[13] فائق مشغل قدوري العبيد ، الصناعات الصغيرة المحددات والافاق التطويرية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ، العدد (٣) ، ٢٠٠٦.

[14] كريم محمد حمزة , الفقر (تطور مؤشرات ومفهوم) , وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الأجتماعية (الفقر والغنى في الوطن العربي) ، نشر بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٢ ، .

[15] ستار جبار خليل ، معالجة مشكلة البطالة ، مجلة العرب والمستقبل ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، العددان (٨و٩) ،

[16] عبد الله بن حمد الصليع ، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية ، كلية الاداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠٠١

[17] أدارة البحوث والدراسات الاقتصادية السعودية ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي ،

[18] عبد العزيز مخيمر ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ، الطبعة الاولى ، تنشر المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، ٢٠٠٠.